



کتاب شرح الصدوق بزوائد شرح الصدوق

ایشان الايام العالم العالم فريد

مقره ووحيد عصر الفيد

محمد بن ابي المظفر الرازي

ابناء السد

وتبعه

والايات
على العبد
محمد

من كتب
بمجيء في ان علي

191

وقد في الكتاب على طلبة العلم في
مستشفى الشام الذي في
جيد الطيف ابي المظفر الرازي
الغوي عفر الله له وله ولديه من بعده
وجميع لمسلم في





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال شيخنا الشيخ الامام العالم العلامة فريد دهره ووجد عصفه ابو القاسم
محمود بن الحسين بن الحسين بن الامام العالم عبد الله بن موسى الزماني
الذي في نعم الله تعالى به كونه وعلومه المسكين وروى عنه عروضا والاساتين

ومن خطه ثقل

الموت الذي اكل ديننا برحمة. **و**لَمْ عَلَيْنَا عَظِيمُ نَفْسِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى أَفْضَلِ سَعُودٍ شَرَعْتَهُ، بِمَجْرَدِ الْوَصِيَّةِ وَعَشْرَةِ **وَعِدَةٍ** فَلَمَّا كَانَ كَلَامُ
سُدُورِ الذَّمِّ لِلْعَلَامَةِ اسْمَا وَالْمُؤَخَّرِ فِي مَجَالِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ ر. هَامِ الْأَصَارِي
مُخْتَصَرِ الْجَمْعِ بِمُطَوَّاتِ فِي الرِّبَا، وَأَمُودِ الْفَصْلِ قَائِدِهَا الْجَاهِ، وَقَدْ جَرَّدَ
مُصَنِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِسَمْعِ كُلِّ بَقَاعٍ، وَتَمَلَّكَ مَوَارِدَ غِرَانِ فِي الْمَنَاجِلِ
خَلَى الشَّرْعِ مِنْ أَيْضَانِهِ، وَقَدْ حَلَّى الْمَنَاجِلَ بِأَوْضَاعِهِ، كَانَ الشَّرْعُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَوْضَعَهَا
بَعْدَ أَنْ هَذَا الشَّرْحُ وَانْتَشَرَ، وَتَرَكَ بَعْضُهَا لِأَوْضُوحِ أَوْغَرِ فِي ذَلِكَ مَا جَازِي
الْبُشْرَا جَعَلَ هَذَا الرِّوَاغِ عَلَى التَّرْتِيبِ شَارِحًا مَا عَطَا بِهِ التَّنْذِيرُ وَالْمُتَرَبِّ
شَرِكًا لِكَيْلِ كَلَامِهِ، تَأْسِيسًا لِكَيْلِ نَظَائِمِهِ، وَهَيْئَتِ ذَلِكَ شَرَعَ الصُّدُورِ
شَرَعَ ذَوَائِدِ الشُّدُورِ، حَلَّى لِي اللَّهُ مِنْ خِدْمَةِ الْعَالِمِ الْعَالِمِينَ، وَحَضَرَتْ فِي زَمَرَةِ
الْمُتَقَرِّبِينَ أَنَا وَالدِّيُّونَ وَلَمْ يَكُنْ يَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ **إِلَّا فِي قَوْلِهِ** وَالْعَمَلُ أَمَامَ رَبِّهِ
مَا يَنْبَغِي بَاءُ الثَّانِيَةِ السَّائِكَةِ كَمَا مَتَّعَ وَنَعَمَ وَيُحْيِي **قَوْلُهُ** لَرَبِّهِ فِي الْإِ
لَبْسِ بَلْ قَالَ عَطَا لِي مَا سَأَلْتُ عَلَى غَلْبَتِهِ بَاءُ الثَّانِيَةِ وَعَلَى أَنْ يَفْرَحَ -
أَمَا كَانَتْ لِي الْفَرَاغُ وَذَكَرَ شَاهِدُ دُخُولِ الثَّانِيَةِ السَّائِكَةِ عَلَى أَنْ يُلْمَ كُنْ تَلْمِزُ



وقد ذلك كما ورد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه كان صلى الله عليه وسلم يقول
 اللهم اني اعوذ بك من الخرج فانتهى بين الجميع واعوذ بك من الخيانة فانها ليست
 البطانة اخرجه ابوداود باسناد صحيح وكذا انه لم يكن به تمكيز وفافوا خلافا
 اكثرا بالكلام على احدهما فان القابل بفعليه فهو من المصريين والكسائي
 قابل بفتح عين والقابل باسميتهما وهم الفراء واكثر الكوفيين قابل باسمية بين
 مستدلين بدخول الظاهر عليهما في نحو قوله ما هي شمع الولد وقوله لهم نعم استمر
 على بين الغيبر والاولون بقدر دون القول في نحو ذلك اي ما هي يقول فيها
 نعم الولد على ان ابن عصمور قد قال لم يختلف احد من المصريين والكوفيين
 في ان نعم وبين فعلان واما الخللان بعد اسد وما للفاعل هل ذلك جملة على
 او انه سمى به المدح او المذموم محكي كما تحكي جملة ما نط شوا فيكون مجزوع بغير
 الرجل اسما مفعلا ومبب المصريين الى الاول والكسائي الى الثاني ورواه الفراء
 على خروجه عن حكم الجمل الا انه قال هذه الجملة صفة لموصوف مجزوت لقيمت تمام
 موصوف بها فزعت ما بعدها كما مر صفة المدح زيد **قوله** في تعريف الكلام
 معقود **واقوله** الغرض بهذا التقدس اخراج ما يشق به التام والمساهي وبعض الظهور
 فانه لا يصح كلاما على اقتضاه كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه ولم يقيده بهذا
 التقييد في الكافية والالغية وغيرهما وبقية المصنف على ذلك في توضيحه فقلت
 ان الكلام عبارة عما اجتمع فيه امران اللفظ والالافا ويجري على ذلك في شذو
 الملحمة مع كثرة تعقبه الكلام ابي حيان فيه والخلاف في اشتراط التقدير
 حكاها ابو حيان في الارشاف وغيره وقال اللاحع لا يشترط ذلك بعض المحققين

المكتبة العلمية
 والاهل والاعمال
 ويعود ومقتدر

ت
 لما قبل
 لهما
 لهما
 السلام
 اكل كتاب
 لا يضاري
 ولا يضار
 لمن جلا
 الله عز وجل
 تلك ما يترك
 يد يد الترتيب
 عود
 في ترم
 ما من
 في
 في
 في
 في
 في



ولو لمنا اشتراطه نحو خارج من اشتراط غير الامارة فانها تضمن المقصد فيكون
قوله في الكلام وبوجه طلب وانشا **اقول** رجع الشيخ رحمه الله على هذا
التقسيم وصرف على قوله طلب وكنت بخطه ما فيه كان في التقسيم القديمة انه خسر
وطلب وانشاء وكنت قلت ذلك لتأخرا موافقة لبعض النحويين ثم رأت الرجوع
الى التحقيق اولى وان الطلب من قسم الانشاء لان معناه الاستدعاء وهو حاصل في
الحال كما ان معنى نحو بعث وانشئت في الانشاء كذلك انتهى وصرح بنحو ذلك في
شرح المحجة معال بعد ان قرر تقسيم الكلام الى المنة متبعا للمتن ووجه
المصير بما ذكر في شرح التدوير ما مضى ونسب الكلام الى الطلب وخبر وانشا
مشهور وقال ابن مالك في كتابه طلب وخبر وليس بشي وقال المحققون خبر
وانشا وهو الصحيح ووجه ان الكلام اما ان يكون لنفسه خارج لولا الاول الخبر
والثاني الانشاء فذكر قسمين اخري لبعض النحويين مرداة له في
التقسيمات المشهورة ورد لها وهذا التقسيم هو الذي جرى عليه كثير القضاة
وعلماء اللغوي والبيان كالسكاكي ومصلح الافصح واتباعها ولكن هذا
المسئلة لا تخلو من نظير وانما اذكر ان شاء الله ما عوررنا على وجهه في بيان
كان فيه طول بالنسبة للمخبر بصدده ولكن شدة الاحتياج الى ذلك جعلت
على بسطة قليلا هذا مع كون المقصود شرح مزيد التدوير وهذا وان كان
نقص لفظ لكنه زيادة في المعنى فلهذا نك عوده من الزيادة فان قوله تقسيم
الى اثنا عشر اقسام هو قضية كلام التسهيل وشرحه في باب الموصول حيث قال
في تعريف الموصول وجمله صريحة او موصولة غير طلبية ولا انشائية ويجوز على



ذلك المصنف في يومئذ في السلام على الصلاة حيث قال وشروطها ان تكون
 خبرية م قال لا انشائية بمعنى ولا طلبية كالمسألة ولا تضمنية انتهى ويظهر ترجيح
 هذا ان شاء الله تعالى وذلك لان اختلاف العلماء في هذه المسئلة هل المرح
 فيه الى مجرد الاصطلاح او الى المعنى واختلاف الفقهاء في بحث لا تدخل بعينه
 ثم تحت آخر فان كان الاول فلا حاجة في الاصطلاح لكن كثير لا يكتفون
 واقرادها باسماء انيد من تقليد لها من حيث انه لا يجوز بعد ذكر المطلوب باسمه
 الى ترتيبه اصلا وان كان الثاني فالقابل قبلت التسمية على الوجه السابق
 قد ميز بين الطلب والانشاء بان الانشاء خارج له بل معناه تعارض للفظه
 في الزمن وبانه لا اقتضائية والطلب له خارج وفيه اقتضا اما اقتضاؤه فواضح
 واما كونه لغاير فلا ان التسمية التي بها صار كلاما هو النسبة الواقعة بين
 حيزية لا بد لها من زمن تقع فيه ان اوجدت وزمن المستقل لهما مطلوب
 والمطلوب غير حاصل ولا حل ذلك قال ابن مالك في تهذيبه في فعل الامر
 والامر يستعمل لبدل على ذلك في شرحه بانه يطلب بمحصل ما لم يحصل فلم
 استعمل له وهذا معنى شامل للجملة الطلبية مطلقا امر او نهي او استنها
 واذا ثبت ان لم خارجا ثبت تفايها مع الانشائية في ذلك واما الاستدلال
 به من ان الطلب معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال فهو في تعلم النسخ ابو
 حيان في شرح التهذيب عن تافى الجماعة الى المولود محمد بن رشد فانه نقل عنه
 ان قول النحاة في الامر والهي فعل مستقبل ليس في الحقيقة هو ذلك الفعل المستقبل
 وانما هو استدعاء فعله الاستدعاء تركه قال فان استدعاء الجبر وهو الاستدعاء

فيكون
 من هذا
 انه خبر
 في الوجود
 بالاصل
 هو ذلك
 وجه
 رواه
 في خبر
 الاول الخبر
 هذه
 في النحاة
 من هذا
 مختصروا
 لك حجت
 او ان كان
 في تسميه
 ثبت قال
 جرى على



ليس خبرا ولكن لما اشتمل فعله من لفظ الفعل الحاضر في المستقبل جعلوه فعلا
وهذا ضعيف لا يعول عليه لان معنى اشارة الخارج للكلام ونفيه انما هو في
النسبة التي يحكم بها فيه تنبيها واشاءا واما الاستدعاء والخبر والاشاءا فوصارت
ومعان تأييده بالفاعل والاشاءا على نفس الكلام مزايا لان المصدر على آية كايطلق
الشعر على السبع بهذا الاعتبار فيقولون ما يبط شرا وانما السبع آية للقتل
الذي هو الشر او سببه عليه ذلك على الكلام وصار اطلاقه عليه حقيقة عينية
فان لحظت تلك المعاني باعتبارها لاصل فهي كالموجودة وقت التكميل والاشاءا
وهو ان ان الخبر المخبر به والطلب وهو الاستدعاء من المطلوب منه والاشاءا وهو
اللفظ لوجود المعنى المنشأ يحصل كله بمجرد اللفظ بالجملة واما الخارج وعدم الخارج
لنسبة فالاشاءا لما كان ترتيب امر على امر على وجه السببية والمسببية لو كان
له خارج لعدم حلف نسبتهم بخلاف النسبة الخيرية او الطلبية فانها تقع في زمن مضى
او مستقبل او حال فتوكلت انصب مثلاما منها ان نسبة الغضب للخطاب
وايقاعها على وجه الطلب فنسبت لا تقع ان اوجدها الفاعل الا في الزمن المستقبل
كما ان توكلت انصب غدا معناه ان النسبة تقع في المستقبل فان قلت قد كان
مالك في الحاضرة انه خبر وطلب هل هو ليس بشئ كما قاله الشيخ قلت على وجه
وذلك ان الاشياء عند من قلت النسبة ليس بمومن ومنع الاية انما هو امر اشء
الشعر فهو انشاء فترتيب ما نقل عنه وبين ما نقل اليه فلفظ بعك كذا وانت
طابق وامجد جدا اخبارا ان الغنة جعلها الشارع احبا بالاحكام المترتبة عليه
بشرطها فنقلنا من الخبر الى الاشاءا بل الحنفية يقولون انها اخبارا وان على جالها

وان السار
ان سدر
بين الغريب
على كلاً
النسبة بقول
النسبة الا
خبر وانشاء
من قال ذلك
والهني وال
من الحقائق
والفسوق
ومن ثم جعل
صون والا
ونحوه وقد
الاسم المتك
الكلية و
يدخله الاع
المرب من
يخص به على



والأشعار لما رتب عليها هذه الحكم يجب من حيث استحالة الخلط في خبره
أن يقدم وقوع مدلوله قبل النطق بها فإذا انطق بها كانت اخبارا عارضا وتوالت
من الخبرين من جملة اصول الفقه وهذا التدرج كان بينه وبين دخول الانشائي في الخبر
على كلا المذهبين فنعى تقسيم ابن مالك في كافيته وضع ذلك برفق في شرح الفتح
النسبة بقوله تعليل خبر خبره عنه او طلب بمطلوب فان الشيخ البجليان اذ روى عليه
النسبة الانشائية فان قلت في الخبرين من كلامهم كاسبق من يثبت الى
خبر وانما اذا كان الانشاء دخلا في الخبر فنحصر الانشائي بخبر في الخبر قلنا
من قال بذلك جعل الانشاء على معنى ضرب معلوم من كلام العرب وهو الاسود
والحمى والاستسهم بناء على خمسة اشياء ١- ليس خبر وقد سبق ما فيه وضرب
من الحقائق الشرعية المنعولة من الحقائق اللغوية وهو مبيغ العبود والطلاق
والفسوق وغيرها مما هو في كتب الفقه مقررا بآفاق أو دخلا في القطار وبحسب
ومن ثم جعل الزماني فروض من الزماني بين الخبر والانشائي الخبر كي فيه الوضع في جميع
صنوع والانشائي يكون متوقفا على اصل الوضع كالعتق والطلاق والعتود
وغيرها وقد يقع انشاء الوضع كالاداء والنواهي **قول** في ترتيب العراب ايش
الام الممكن والفعل المضارع **اول** كان في النسخ القديمة التي شرح عليها في آخر
الكلمة ولهذا قال في الشرح وقول في آخر الفقه ضررا في الحسنة أن يصرح بما
يدخله العراب من الكلمات الثلاث فقال في آخر الامم الى اخره ومعناه ان
المرب من الكلمات الثلاث نوعان احدهما الام المتمكن وهو ما لم يشبه الحرف فيما
يخص به على الوجه المذكور في المطولات نحو زيد ورجل ورجل وهو ذواته وان

وَفَعَلَا
نَاوِيَةً
بِأَوْصَاتِ
مَنْ تَابَ طَلُفَ
لِلْقَتْلِ
مَقَامَ عَرْشِهِ
كُلَّهَا الْخَارِ
نَاوِيَةً
وَعَدَمَ الْمُنَاجِ
يَوْمَ لَوْ كُنْ
تُزَمُّ مِنْ مَضَى
لِخَطَابِ
الْمُسْتَقْبَلِ
وَلَوْ كَانِ
بِهِ رَجَاءُ
رَأَيْتُ
كَيْدَ أَوَانَتِ
تَرْبَتُهُ عَلَيْهِ
عَلَى خَالِهَا



الفعل المضارع لكن بشرط تجرؤه من مباشرة نون التوكيد شديداً كانت نحو
كَبُرْتُ في الحظيرة أو حَقَّقْتُ نحو لِنَفْعِها بالناحية ومن يُونُ لاناث نحو النوة
يخرج من ذلك الحرف واللام الذي يشبه الحرف وليس غير يمكن والتعليل
الماضى والاسم والمضارع أو اتصل به نون توكيد او اناث فانهما مبنية وقد
ذكرها في باب البناء وما بنيت عليه من جرله أو تكون **ثَلُثٌ** ولو اقتصر على
ما كان في النسخة الاولى ومضى آخر الكلمة لماضٍ ذلك لان الالف واللام
الحقة للجنس لا للاستعراق وتوله أولاً بحلجه العامل حصراً للآخر في الاعراب
وبما لا يكون الا في النوعين المذكورين اذ ليس لنا اثر بحلجه العامل في غيرها
حتى يخرج بعد ان يتبدى بحلجه العامل وانما قصد المصنف بيان فائدة الامة
اهل تقييد المضارع بتجرؤ من التوين احالة على ما ذكر في باب البناء **قوله**
في باب جمع المذكور فيما الخى به في اعرا به وعالمون **اقول** وقدر هذه النقطة
اضطراب فمنهم من قال انه اسم جمع وعليه جرى المصنف في التوضيح تبعاً لاي
مالك ولم يسن الى ذلك احتجاجاً بان عالمين اسم مخصوص بمن يقتل في العالم
عام فحين يقتل ومن لا يقتل والجمع لا يكون اخص من مفرد ومنهم من جعلهما جميعاً
لهيئتين الشرط من حيث ان عالمهما جنس وليس يعلم ولا يصغر سواء قلنا
ان اشتقاقه من العلم او من العالمة وبالمجتمعة فهو ملحق بجمع المذكر السالم في اعتبار
بالواو وفقاً وبالمجرأ ونصباً كما تقول غنى العالمون وتكلم الله العالمين والمجد لله
رب العالمين **وقوله** فيه سنون وعشرون وباهما واهلون وعليون ونحو
اقول اهل في الشرح العشرين وباهة وما بعده فاما عشرون وباهة فالمراد به



الحقود الممايه الى تسعين ومن احما جوع على الاصح لاجوع على سبل المعربين
 كما قرره بعضهم موجب له بشي ضيعف واما باب تسعين فقد شرحه المصنف بتوكله
 واستوت بتوكل وبابه الى اخره واقراد العنبر في بابه يدل على انه لم يكن في النسخ التي
 شرح عليها عشرون فلا يثبت ان لم يذكر المصنف في الشرح العشرين وبابه
 لوضوحه واما اصلون فمن جوع المصحح التي لم تستوف الشرط فانه جمع اصل
 وهو لا علم ولا صفة قال تعالى سيبول لكنا المحجلون من الاعراب سفلتنا الموالثا
 واهلونا قال تعالى توالتكم واهلككم نارا واما عليون فجمع مستوف للشرط
 لكن سمي به نصار مدلوله مفردا وهو اسم لاعلى الحجة وكما في الاصل جمع على بوزن
 فقبل من العلو وهذا قد يكون من صفات العقل لا جمع جمع ما يقبل وسمي به وتوكله
 ونحوه يجمل يعود العنبر على عليين فيكون ماسمي به الامانة من المجموع كصفتين
 ونصيبين وليسطين وقارين ونحوه ويجمل ان يكون المراد ونحوه ماسبق كله
 وذلك معلوم من شرح كل فرع مما سبق **قول** في باب الاشارة الخمسة واما مجملها
 فالمحذوفون الزمانية **اول** هذا جواب عن سوال مقدّم وتقريرة ان المحذوفين
 الاشارة الخمسة قد حذفت في حالة الرفع فيما لم يمتنع فيه من كون الزمانية وذلك في قوله
 تعالى اعلموني في الله وقد هذان على قراءة من قرأ بوزن واحدة قد حذفت من غير
 نصب وجانهم وكان الاصل اعلموني بوزن الاولي منها بوزن تنفعلون
 والمناية بوزن الزمانية قد حذفت بوزن الرفع نصار بوزن واحدة فلما بان
 المحذوفون بوزن الزمانية في ذلك ماى كما هو مذهب اللغزش والمبرد والى على الثاني
 والى الفتح ابن جنى واكثر المتأخرين وان كان مختار ابن مالك وفاقا لسيوطيه

قال المصنف في باب
 الاشارة الخمسة

كانت نحو
 نحو النسخ
 والنقل
 منه وقد
 انصرف على
 من الاصل
 في الاعراب
 على غير ما
 عليه الا انه
 بان **قول**
 في اللزقة
 من تعاليين
 كقول العالم
 من جمل جمعا
 رسوا وانا
 في اعتبار
 من والمجمل
 على كون
 به المراد به



ان الحذف فاما يرون الرفع ونحوه الاول ان الثانية هي التي حصل بها الفعل والمكان
في اول الجوز ولان الحجة اليها ان في الفعل الكسر وغيره على الخلق المشهور
في ذلك وهذا حاصل من الرفع وان نون الرفع علامة الاعراب فيسمى الحذف
عليها الى غير ذلك من الادلة ولما في حج لا يطول بذكرها **وقول** فينخلان
تفعوا اقرب للتقوى **وقول** كانه اما لم يتوض لدني الشرع لظهوره مما قرب
العرف بين المضارع المعتل بالواو اذا كان لذكر وتونه نون الرفع وبين ان يكون
نونه نون اناء فتوله تعالى وان تفعوا اقرب للتقوى فعموما منسوب بان
المصدرية واصله تفعولون فحذف اخرى الواو بين الالاستقال ثم دخل الضابط
فحذف النون ووزنه على هذا اتفقوا كما قرره الشيخ وان دسولها ببولك
بمعزده وموسدا واقر بغيره **وقول** في باب المعتل ونحوه من متي وتبين
ساول **وقول** هذا ايضا جواب عن سوال مقدرا في كيف ثبت حرف العلة
في المعتل مع وجود الجانم ومومن الشريطة على قراءة من قرا بفتح الياء وبغير
بكون الراء اجاب بانه متاول فلا يقع بين فتره من الحكم وقد ذكرت له
في من الثاني بل اخبر ان الياء للاشباع لا الياء للاجتماع الثاني ان من اصوله
وتسكين يصير اما لتوالي اربع حركات في الياء والراء والفاء والهمزة ولما لانه وصل
بينة الوقت ولما على العطف على المعنى لان من الموصولة فيها معنى الشريطة
تخلل في جزأين فاما في ثلث صغف الاول منها بانه لا دليل على الاشباع
والثاني بان محل التسكين في ثلثي الحركات حيث كانت في كلمة واحدة وضعت
البواقي بالاستبعاد ولاجل ذلك اختار ما بين ما نك في التيسيل ان الجزم بتقديمه

في المعتل
في باب ال
ولا يصح
ولكن
في ذلك
التيسيل
لم يتصور
بقوله قد
الضمير
ما كان
المقدرة
بقوله تعالى
في آية فاع
البيان
بواو
فحذفت
وانتقد
الاول
لوظن

في المعتل
في باب ال
ولا يصح
ولكن
في ذلك
التيسيل
لم يتصور
بقوله قد
الضمير
ما كان
المقدرة
بقوله تعالى
في آية فاع
البيان
بواو
فحذفت
وانتقد
الاول
لوظن



في المعنى في السعة ومثله في الشرح بالاية وغيرهما من الامثلة **قوله**
في باب الثاني باب ما بين على الفتح نحو ليحيى وليكونا غلات نحو لستكون
ولا يصدقك **قوله** لم يتركه المصنف في الشرح على تقدير ليحيى
ولم يكونا وانما مثل بقوله تعالى لستكون في الحظ ولا في ذلك لا في
في ذلك بين نون التوكيد المشددة والتخفيف نحو وليكونا فلذلك كان
التشديد الواقع في الذا واولى من حيث انه جمع بين المنقلبه والمختففة وكذلك
لم يصرح في الشرح لقوله تعالى ولا يصدقك استغناء عن ذلك
بقوله تعالى ولستم فان مثله في كون اخر الفعل صحيحا ودخل فيه
الضمير ونون الرفع فراكدا لكون المشددة مخزفة نون الرفع فالتمس
سا كان مخزفة الواو وبقيت الضمة دالة عليها فالفاصل هو الواو
المقدرة بعلام لستكون فان الفاصل هو الواو الموحدة بالتمس في الشرح
بقوله تعالى لستكون في الواء الكسر وانكسر ولستم في اولى جمعة الارب
في اية نعم نعم في الشرح لتقرير الاصل والمخزفة في لستم دون
لستكون وذكر ذلك في لستكون اولى لانه اخى والاصل فيه لستكون
هو اولى لام الكلمة وبعدها واو الضمير ونون الرفع فنون التوكيد
مخزفة نون الرفع لتوالي الاشكال وتحركت الواو التي هي لام الكلمة
وانتج ما قبلها فتلبت الفاء التي سا كان الالف وواو الضمير مخزفة
الاكث لذلك وضمت واو الضمير للدلالة على المخزفة لانه كان يميم
لنطق به وان حيث قلت استقلت الضمة على الواو الاولى التي

لعل
مخزفة

الشكل والكرار
لجلائ الشهور
بني الحافظة
فيه خلاف ان
ما قرره
فتح بين ما تكون
تصوب بان
فخر على صاحب
بما يولد
تقريب
رفا العلة
البا وضمير
ذكرت له
من موصولة
الانه وصل
لشرطه ذلك
لشذوع
على وضعت
ثم قد يعده



١٠٠

ما كان مخزوف الواو الادري وتحركت الواو بحركة مجانسة دلالة على
 المخزوف **قوله** وما ترك من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام
 فمر مثل الاعلام نحو بعدك **اقول** لم يعرض في الشعر للمركب من الاعلام
 والمراو به كل اسمين نزل ثابته من الاول مثله ما التانث والمركب في
 الجزء الاول ان كان اخر يا كالت مسكنة نحو معد في كرب وما لا
 والاهوتني على الفتح نحو قبلك وحصر موت وسبوت وما الجزء الاخير
 فان كان كلمة وبه نبي على الكسر على انهم اللغتين وعليها اقصر سبوت
 والثانية اعرابه اعراب ما لا ينصرف وان لم يكن اخر كلمة وفيه اعراب
 ما لا ينصرف لوجود علتين فيه العلية والتركيب على انهم اللغات
 فيه واللغة الثانية اصنام صدره الي عجز فيحذف على ما يقتضيه الحكم
 من صرف وغيره والاول معروف بحسب العوايل لانه اذا كان اخر بناء
 نحو معد في كرب فلا يظهر قوة في حالة النصب لتقلب في المركب بخلاف غيره
 نحو التاني فانها تظهر لثقتها فيه واللغة الثالثة ان ياتي الجزان اثبتا
 بحسب عشرة وهذه اللغة في الاقرب الكلام المصنف وسيأتي **قوله**
 فيه ايضا في تمثيل الظرف المضارع والجملة وعلى من يستعملين كل علم
اقول لما قال واعا به مرجوح قبل الفعل البني مثل ذلك لماضي والمضارع
 البني ويستعملين في هذا البيت مضارع بني لاتصال نون الاناث به
 نحو يمين ويخرج من ومن ثم عيب على ابن مالك قوله في الكافية
 وقبل فعل خاص البناج فانه لا يتعبد لماضي ولهذا قال يوفي الغيبة

ولختر بناء
 اوتايه
 اوتايه
 من منها على
 منه لافايه
 بالوجهين
 للشيء
 كان
 فمن قال
 ولما
 المسلم
 في الدار
 فيها
 التوكيد
 فليس معنا
 لان لفظه
 لما الاول
 كونه
 والله اعلم

واخر



ولحذفها متعلق بفعل **نُكِبَا**، فمثل النوبيين وباء الصواب **قوله** في ما على الفتح
التيانية بفتح غوايات ارجح من حس **القول** لما بين الضعف ان المبني على الضع
لونيابه هو اس لا العاملة على ان وبمراد قوله الثانية للضع وصل الحالة التي
بين فيها على الفتح لا مرسل ولا مرسل والحالة التي بين فيها على نائب التبع بما بعد قول
منه لا فإيمات تذكر ان هذا ليس جمل بل يجوز ان مبني على الفعل بل هو الارجح وروي
بالوجهين قول سلامة بن جندب ان الشاب الذي يمدحوا فيه فيه نلفذ ولا ثياب
للشباب وفي ذلك رد على من عتق الكسرا وعين الفتح كما بن عصنوا واد كسرع التثنية
كأن خروف ودياني بعض المغاربة الخللان على ان حركه اسم لا حركه اعراب او بناء
فمن قال اعراب كسر ومن قال بناء فنه **قوله** ولك في الثاني من نحو لا رجل طريف
ولاماه ياء باردا الضع والرفع والفتح **القول** لمرشح سلة لاماه ما باردا وحيث
المسألة ان اذا كسر اسم لا المفعول لم يتصل ووصف بمنز غير مفعول نحو لاماه ما باردا
في العارفا الثاني ضعفه لا سم لان لام الجائدا او ضعفه مع ان يقع ضعف والضعفة
فيها ثلثة اوجه فيكون هذا من اقله الضعف والقول ما نه توكد خطأ لانه ان كان من
التوكيد المعنوي بنوا الفاعل محصوره كالفنس والدين وان كان من التوكيد المعنوي
فليس بمعناه بعد ان وصفه معنى الذي قبله بل بغير معناه ولا يقال ايضا انه بدل
لان لفظ لفظ الاول ولو كان قد وصف **ثالث** ويجوز ان يحمل باردا ضعفه
لما الاول فلا مانع جيبه ان يكون ما دائما في تاكيد الاول ومن زعم ان المانع رنا
كونه تاكيدا ان الاول كثر عن محذوره فرد عليه بان ذلك في التوكيد المعنوي لا اللفظي
واذا علم **قوله** في ما على الفتح في التثنية بسبب عشير ليس غير فمن ضم ولم يولد

لم يرجع في الموضوع شيئا
من أوجه بل على غير
الخاصة أنه لا يخفى
بعض الأوجه فحقن
المراءى قول شيخنا
خدا ما من عين أكثر

علي
سلام
ان
ولا
مير
ميو
راب
ا
حكم
يار
نفت
ليم
ع
ب
د

الفصل



أقول لم يسمع هذا التيد والمراد ان غير اذا قطعت عن الاضافه كان فيها اوجه
 اربعة الفتح مع التثنية ودونه والضم مع التثنية ودونه وتوجيه ذلك من تبيين تدوير
 ريان ما يجب اضافته من اسم الزمان او المكان وغوفا كمثل وبعد وفوق وتحت
 وما استبعد اذا قطعت عن الاضافه فما ان يتوى لفظ المضان اليه فيكون ذلك مضافا
 والحركة فيه لا عراب غير انه لا يؤن ولما ان يتوى معنى الاضافه فيجب السماع على
 الغنم ولما ان لا يتوى شي منها فيعرب ويتوون اذ لا موجب لترك التثنية اذ اعلم ذلك
 فاوله الاوجه الاربعة في غير توجيه ان يكون اسم ليس محذونا وغيره مقطوع عن
 الاضافه من غير نيته لفظ المضان اليه ولا معناه اى ليس المقبوض غير اى بخلافه
 لذلك والماني توجيهه ان يكون على نيته لفظ المضان اليه اى ليس المقبوض غير
 فالفتحة اعراب قطعا والثالث توجيهه ان يكون غير اسم ليس ويى سقطه عن
 تدوير لفظ المضان اليه وعن نيته الاضافه والرابع في توجيهه مذهب ان احدهما وجه
 قال المبرد والمتأخرون ان هجته غير ضمة بناء متبنيها بالظروف وعلى هذا احتمل
 ان يكون في موضع رفع على انه اسم ليس وان يكون في موضع نصب على انه خبرها
 والثاني مذهب الاخفش انها ضمة اعراب ويى اسم ليس والخبر محذوف والثالث
 ابن خروف تحتمل الوجهين وتجرى عليه المصنف في شرح الشذور غير انه ضعف
 الوجه الثالث بما يظهر ذلك منه ارجحية بعض الاوجه السابقة على بعض وعللت
 بما قرى به انه ليس لساكنه ليكون (لثانيه) على الضم على الارجح الا ان خالفوا وهي
 ما اذا توى معنى الاضافه دون لفظ المضان اليه اعتبر المصنف عنها بقوله فمن ضم
 وتثنيون ولكن هذه العبارة يدخل فيها ما اذا توى لفظ المضان اليه بدليل ان في الشرح

ادخلها

ادخلها تحت
 اشتار على ما في
 معنى ذلك ان
 من هذا الباب
 يمكن منها الا
 معنى هو واجب
وتولى فيه و
 السابع من الا
 صدر طام
 سال ما بين
 نحو واذا جئنا
 اثبت وسئل
 التثنية وموظف
 عند جحوت
 اليوم الذي
 واماحت فظ
 معنى قول الم
 هذه الظروف
 يسير أو النص



ادخلنا تحت العلم من غير تنوين م قال وتكون النصة على هذا صفة اعراب فيه
اشارة على ما في المتن **قوله** فيما لا يطرد فيه شي بعينه وذات جنس بناءه **اقول**
معنى ذلك ان ذات الطائفة بمعنى التي اذا قلنا بما هو الاثر فيها البناء على الضم يكون
من هذا الباب ومنها ذوات ايضا بمعنى اللاتي وعلى ذلك انفسهم ما لك في المير
يكن فيها الا البناء على العلم وحكي عن اعرابها كما عراب ذات بمعنى صاحب ذوات
بمعنى صواب وانما ذكرت ذلك لان الشيخ لم يبين في الشرح مقابلة البناء فيها
وقوله فيه وبعض الظروف كاذوالا واس حيث شلما **اقول** هذا العلم
السابع من الاسماء المبنية التي لم يطرد فيها شي بعينه ولم يعرض له في الشرح مع كونه
صمد طام في ذلك بانها سبعة ثم شرح سبعة ولم يشرح هذا السابع فلما اذ بانها
شال ما بين من الظروف على السكون والقاب ظر فيها وهي حبيذ ظرف لما هي
نحو اذ انما هيكم واذا قال موسى لقومه وبوا الكثير وقيل لونها المستقبل عند من
ابته وشال ذلك بولده تعالى بوميد تحوت اخبارها واما الان فمال الما على
الفتح وبموظف للزم الحاضر والالاف واللام فيه زائدة لا زمة على اللاحق وقيل
عمد يتحضر ويرى واما اس فمال الما على الكسر هذا اذا كان المراد به بيتا وبو
اليوم الذي يعقبه يومك فاما ان لا يربطه يوم من الايام الماضية مطلقا فانه من
والحيت ظروف مكان ومنها لثات حيث بالياء على الاكثر وهي مثلثة الشاوي
معنى قول المسند مثلثا وخوت بالواو مع التثنية ايضا وهي لفظي واما اعلاها
فمن الظروف فلم يذكر لكون المسند لم يرد من على بنا الاقسام التي ذكرها الا
يسر او التصديقا هو المشي على مزاله من غير تطويل **قلت** هذا ما كنت كتبت شعرا

ت فيها اوجه
رب على مدوم
نوق تحت
لون ذلك روا
نحب الما على
اذا علم ذلك
مظروف عن
نبر اى فابرا
نبوض عن
مظروف عن
الحراما وب
هذا جعل
الى اخبرها
فت وقال
غير انه صفت
من وعلت
لتواحد وهي
بقره فيمن
ليل ان في الشرح



راب فتحة من هذا الكتاب فيها زيادة شرح لهذا النوع مستوفى بطول فليكتب
 من هذه الفتحة فان كان المصنف الحق ذلك بعد فلا بأس والله اعلم **قول**
 في تعريف الفاعل على جهة تباينه او وقوعه منه وقيل بالثمة **اقول** ليس في
 الشرح المرادوا الاثنان مجعول على عاده عالما بل سكت عن ذلك والمراد ان الفعل
 الفاعل بالفاعل اما معنوي نحو علم زيد او عدى نحو مات زيد والذي هو على جهة
 وقوعه منه نحو ضرب زيد وانما قلنا في علم زيد انه فاعل بالفاعل لان الفاعل على
 الارجح من متوله الانتقال لا من متولة الفعل وانما قلنا ان الموت عدى لانه عدم
 الحياة ويقابلها مقابل عدم والحكمة كما هو الارجح ايضا **قول** في الثاني عن
 الفاعل عند ذكر ما يوجب عنه والمجرور نحو غير المعصوب عليهم ومنه لا يؤخذ
اقول ليس يخصص في الشرح للآية الاولى والمراد ان الذي يستدل للثاني عن
 الفاعل اذا كانت محرورا اما قبل نحو قوله تعالى وان تقول كل عدل لا يؤخذ
 واما اسم متول نحو قوله تعالى غير المعصوب عليهم وهذا كله اذا جعلنا منها في الآية
 الاولى وعليهم في الثانية هو الثاني عن الفاعل ما اذا اتيتم فيه المصدر متبادر او
 ذلك فلا يكون سالما لما نحن فيه **قول** فيما استوفى فيه الفاعل وناييه من الحكم
 ويجوز عاملها جوازنا نحو زيد بن خالد بن اومن ضرب ويجوز انحاء السماء
 انشئت واذا الامم مدت **اقول** ليس يخصص في الشرح بل قال ذكرنا هنا رتبة
 احكام يشترك فيها الفاعل والثاني ولزيد في هذا الحكم فذكر خمسة احكام فزاد
 على ما ذكر من العدد واحد والختم التي ذكرها هي في الحق وزاد هذا الذي قلناه
 ليكون سادسا والحاصل فيه ان الفاعل وناييه الفاعل قد يحذف رتبة للدلالة

عليه

عليه وهذا
 قال من تمام
 هل تمام احد
 زيد او نحو ذلك
 كذا ذلك
 انشئت و
 الشرط لا ي
 نقل عنه غ
 ونقل ابن ابي
 من مذهبه
 غير تقدير
 او فعلا و
 اذابها
 الفعل يقد
 النوع والمجا
قول ولا
 كيان انش
 الطائي ف
 كذا في المنه



لا فليكن
قول
مدين
وان قيل
على جهة
العلم على
مى لانه
الناجين
الابو خذنها
اب عن
لا يخذنها
اسن في الآية
بما هو اوضح
اسم الحكم
انما الحاء
وتنه الرية
الحكم فزاد
لدى ذلك
فما للالة

عليه

عليه وهذا الخوف على من سب من سباجر وواجب فالجاء خوفك زيد في جواب من
قال من قام او من مشرب اي قام زيد او مشرب زيد لكن لا حسن ان يقال في جواب
هل قام احد اهل مشرب احد ان جواب من قام الاول فيه تقدير اسم اي القايير
زيد او نحو ذلك ليقابل الجواب السؤال لان السؤال بحال اسمه يقال الجواب
كذلك وحيد فلا يكون المذكور فاعلا واما الواجب فحق قوله تعالى اذا السما
انفتحت واداء الارض مدت المقدم انفتحت السماء وودت الارض لان ادوات
الشرط لا يلزم الا الجمل الفعلية على الارجح ومحمد هب سميوية وقد عطف ما
تقل عنه غير ذلك كما نقل عنه السبلي انه مجبى وقوع المستبعد على رقا
وتقل ابن ابي الربيع عنه انه يجيز ذلك اذا كان الخبر جملة فعلية وقال انه يظهر
من مذهبه في باب الاستفقال بل قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يجزى سميوية
غير تقدير الفعل والجازر الاخضر جبل المرفوع بعدها مستدساوه كان الخبر اسما
او فعلا ووافقه ابن مالك في التسهيل وقال في شرحه ويقول اقول مستد لا يقول
اذا باهالي تحته حظلية له ولدتها فذاك المدرع واجحة فيه لان
الفعل بقدر من جنس عمل الظن اي اذا رجوا ونحو ذلك وانما كان الحدث في هذا
المنوع ولجاء لان ما بعدا لام ينسب المحذوف على طريق البدل منه فاعلم بهما
قوله ولا ارض اقبل انما لها مفعول خلافا لان كيانه **اقول** مذهب ابن
كيسان انه يجوز ترك التثنية اسند لعنم الموثق واستدل بقول عامر بن جحينة
الطائي فلا تتركة ودقته ولا ارض اقبل انما لها والجواب عنه
كما قال المصنف ان هذا متروك وقد استغنى الشيخ في الشرح عن هذا البيت تعلم

خوفك زيد في الجواب
وحيد فلا يكون الجواب
فما للالة
الاول والمستدس مستدس
على التقدير الثاني



انما التماخه والمؤخره **قوله** البيت فانه مثله في الاستدلال فغير الموت مع ترك التما
 ولكن المشهور عن ابن لسان انه استدول بالبيت الاول وقد انشد سيبويه على
 المسله وانشد عليها ايضا قوله الاعشى فاما ترى ولي له فان الحوادث اذقي بها
 لكن لفظه فاما ترى لبي بدلت لابي بدلت من السواد الى البياض وقال ابن
 كيسان في البيت الاول كان يمكن الشاعر ان يقول اقبلت اقبالها بايات الناء
 واستطاع الهمز من اقبالها ورؤ عليه بان من الهمز من لا يجوز في الهمز الا التفتيح
 فمن ان لنا ان هذا ان عر بحجر النفل والحذف **قيل** وفيه نظر فقد حكى
 الا علم في شرح ايات سيبويه انه دوى اقبلت اقبالها بتخفيف الهمز قال ولا
 متروكه فيه على هذا اذ هذا اول على ان قابله بحجر النفل باب وعلى رواية يفتي
 الهمز انما هو ثاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وهو جواب حسن للاول
 اقبالها بالماضي **قوله** في باب المبتدأ في تمثيل المبتدأ الذي هو مجزؤه وهل
 من خالق غير الله **اقول** استا ربك الى ان المبتدأ قد يكون فيه حرف تاييد
 ولا يتبع ذلك في كونه مجردا عن العوامل اللغوية والقيد في الابه الكريم هل تاني
 بدليل انك لو اقبلت مثل ذلك تجاوز فيه الرفع نحو هل من اجفرفرف عندك وهذا
 يعلم ان قوله المحرور من العوامل اللغوية او اذ غير الزايدة فصح كان يفتي الحذف
 ان يذكر هذا المثال في النوع الثاني وهو الوصف المرافق لكن في ثلاث الن
 وصف مرافق لكن في بدو مثل في النوع الاول يفتي بحسبك درهم وقوله تعالى
 ما لكم من الهم عز اذا لم يور بعد **قوله** في مسوغ الاستدلال بالذكر وتعليلها
 ولعمري غير **قوله** الغدير في علمها يعود الى التخصيص والتعميم اي على الحصار

المرغبات

هذا الذي ينبغي ان يحل عليه قوله وعليهما وان افترض في الرفع على الطريق الثاني فانه ما هو متصور
 لغيره من دون يدور الاساس الى ما هو متصور لغيره من دون يدور الاساس الى ما هو متصور لغيره من دون يدور الاساس

في قوله البيت فانه مثله في الاستدلال فغير الموت مع ترك التما
 في قوله البيت فانه مثله في الاستدلال فغير الموت مع ترك التما
 في قوله البيت فانه مثله في الاستدلال فغير الموت مع ترك التما



المشروبات في التخصيص والتعظيم ورجوع الصور كلها اليها مع الاستدلال بحكمة
في قوله تعالى ولقد مومن خبير من شركك وكذلك ولأمة مومنة خبير من شركك
ثماني ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لي من فائدة قوله وعليها ولم
يعبر عن في السج لعني ذلك وموحد نظر وانما مثل بالاية وبين ان الوصف
ينها مذكور ثم ذكر الوصف المقدس **قوله** في باب المشروبات في المعنول وبوجه
ما اتمه عامله جواز اغواها لخيرها ويوجب في موافق منها لكل انسان الزينة
طاهر **اقول** عامل المعنول قد عذفت لدليل وموعين قوله اتمه لكن يتبع
بذلك صالح اذا يقال ذلك الا في الصبار اذا استمرت لما عذفت وحذفت على
صبرين جابر مثل قوله تعالى وقيل للذين اذا اتزل تركهم بالواخير الى اتزل
حيدر او اما الوجوب ففي مسائل كثيرة ذكر المصنف منها طائفة ولم يتعرض في
الشرح الا للنداء خاصة فيها المعنول في باب الاشتغال نحو قوله تعالى وكل
انسان الزينة طائفة من عفة الى انسان كل انسان وانما راجع حذفت لانه قد
فسر بالفعل المناظر على طريق البدل منه فلا يجمع بينهما **وقوله** والمنسوب باض
بعد منه فيتمكلك ويكون بال نحو عن العرب اقرب الناس ومساغا نحو عن جابر
الانبياء لا يؤمنه واما فيلزم ما يلزم في النداء نحو انا فلان كذا ايها الرجل فلان
قليل فتعربك الله نرجوا الفصل شاذ من وجهين والمنسوب بالزم او باق
ان كمر او عطف او كان اياك نحو المبلغ السلاخ ونحو السيف والسهم
ونحو الاسد الاسد ونحو ناقة الله وسعياها واياك من الاسد والواقع في
مثل اشبهه نحو الكلاب على البقر فاسته حذر لك **اقول** هذه الصور

هذه موضع الورقة الملتصقة

باب الاشتغال بمخومہ

انتقوام

المضيف

عليه

الذي يظهر أنه اعلم أنه أمارا في قولهم وعلمهم ولعمد موسى فيها الإشارة إليها فذهب اليها الحاشية
 شرح المعنى واسم العلم بالدين كعبه الذي كرموا في الامور العور الا الوصف لان العلم بالمعنى
 ليس بالجنس لان الذي ذكره عن عبد من بعض فضلاء كل واحد من جنس بشر كقولهم يكون ثياب كثر
 ليس بالجنس لان الذي ذكره عن عبد من بعض اهل العلم او اهل العلم كقولهم يكون ثياب كثر او يذهب



كلها بما حوت على الفعل المفعول به فيها وجوبا ولم يبرهن لها في الشرح لانه زادها
 بعده لهما المنصوب على الاختصاص وشرع الشرح بقوله المنصوب بانخص بعد
 ضمير متكلم اشارة الى انه لا يتبع في اول الكلام بل لابد ان يسبقه ضمير متكلم
 لكن تارة يسبقه الضمير فقط نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ومازلة يسبقه
 جملة شتم على الضمير نحو انا افضل كذا ايها الرجل والله اعلم لنا ايها
 العصابة والاختصاص كون هذا الضمير متكلم وقد يكون مخاطب كقول بعضهم
 بكن الله ربنا الفضل ولكنه شاذ فلهذا ترك الاسم المنصوب على الاختصاص
 اما ان يكون مقرونا بال نحو نحن العرب اقرب اقرب الناس للضيف اي احسن
 العرب فحقن مبتدأ واقرى خبره بفضل بينهما جملة الاختصاص واما ان يكون
 مضافا نحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
 صدقة وهذا الحديث يلفظ نحن معاشر الانبياء على الحفاظ غير موجود فلم
 اخرج النسائي في سننه الكبرى من حديث ابي بكر الصديق يلفظ انا معاشر
 الانبياء لا نورث ولا يتبع هذا في قول الحافظ الذهبي وغيره ان هذا ليس
 في شيء من الكتب الستة والروايات التي في الصحيحين وغيرهما لا نورث من
 غير تقدم شيء لان النسائي الكبير ليس معدودا اعتمد من الكتب الستة
 واما ان يكون المنصوب على الاختصاص لفظه اي في المذكور اياه في الورث
 فيلزمها بالزمها اذا وقعت في الدعاء لزم الضمير ولزم وضعه باسم
 مرفوع على بالالف واللام نحو انا افضل كذا ايها الرجل والله اعلم لنا
 ايها العصابة ويقل كون المنصوب على الاختصاص علما نحن بكن الله ربنا

الفضل

او يقول الله
 خزانة
 مع اسمها
 حينئذ
 بيت الامم
 هل يجوز
 ذلك ونقل
 على الحال
 المطلق
 الانتصاب
 كل وبعض
 وسنة اللغة
 نحو ولا تقرب
 ما دل على
 تعالى فاجل
 يذكر صفه
 وصغير الله
 منك فاني
 والاشارة



اوتول الصفه للتاكيد وقال الكاى و ابو عبيد هو منصوب على ان
خبر كان منصوبه قدس يكن الايمان او الايمان خبر انكم ورد بان كان لا يثبت
مع اسمها وسبق خبرها الا ان لا يدسه وفيه ضعف اخر وموانى المقدرة
حينئذ انما هي جواب شرط مقدم اى ان تؤمنوا وان تنهوا عن خبر انكم
يبقى الامور الجواب على ان في المسئلة خلفا في ان جواب الطلب او التقي
هل يجوز عدم بتقدير شرط او بنفس الامر او يتضمنه معنى الشرط او يغير
ذلك ونقل منى في الآية عن بعض الحوويين وامر بعبه ان خبر منصوب
على الحال وكذا انتم ايضا ابو البقاء من غير ان يعزى **قول** في المنقول
المطلق وما معنى المصدر مثله الى لغز **اول** ما معنى المصدر مثله الى
الانصاف على المنقول المطلق من ذلك ما اصيف الى المصدر من لفظ
كل وبعض لقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل ، تقول ضربته بعض الضرب
وسم اللفظ النكرة الدال عليه حيث اتاد الموم بوقوعه في سباق التقي وشبهه
نحو ولا تقربوا شيئا وهل جئن زيد شيئا اى شيئا من الغريب او الحسن ومنه
ما دل على كية المصدر من الاعداد نحو ضربته ثلاث ضربات او اثلاثا قال
تعالى يا جلدوهم ثمانين جلدة هذا ما دل على في الشذوهر على وجه التثني وما لم
يذكره صفه المصدر نحو ضربت احسن السير قال تعالى واذكر تركي كبرا
وصحير المصدر نحو ضربته زيد اى ضربت الضرب قال تعالى فمن كبر بعد
منكر فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين اى لا اعزب العذاب
والاشارة اليه كضرب ذلك الضرب وظننت ذلك الظن وهذا من مثله

لا تروا ما
وحياتى بعد
منه من كسر
وكان يثبت
عقرا ايتها
تلك بعضهم
الى الاختصاص
ت اى اخذ
واما ان يكون
ش ما تركاه
يتر وجود نعم
نظا ما عاشر
من هذا ال
الورث من
الكتب الستة
ايضا في الورث
نعم يا سهر
اغفر لنا
الله عز وجل

القول

[illegible]

سَيُؤَيِّدُهُ رِزْقًا عَلَى مَنْ قَبْلَهُ لِيُزَيِّنَ لَهُمْ وَجَعَلَ فِيهِ الْإِشَارَةَ بِالْمَعْدَرِ كَمَا فِي الْمَالِ
الْأَوَّلِ وَمِنْهُ أَيْضًا الْمَعْدَرُ إِلَى أَوَّلِ لَفْظِهِ ذَلِكَ لِغَايَةِ الْفِعْلِ بِخَوْفِهِمْ جُلُوسًا وَأَمَّا
مَعْدَرُ الْعَامِلِ أَيْضًا عَزَّ وَجَّاهُ أَيْبَتَكُمْ فِي الْأَرْضِ بَيْنَانًا وَقَوْلُ غُفِّلْتَ غُلًّا
وَالْأَلْفُ الْفِعْلُ بِخَوْفِهِمْ سَبْطًا وَأَشْيَاءَ ذَلِكَ فِي الْمَقُولِ لَمْ يَحْزُضِ
وَجَبَّ فِي مُجْمَلٍ فَقَدْ شَرَطَ أَنْ يَحْزُضَ الْيَوْمَ أَوْ يَابِهَا **أَوَّلُ** أَيْ إِذَا اجْتَمَعَتْ
الشُّرُوطُ جَازَانِ لَا يَنْصَبُ بَلْ يَجُوزُ بَلَامُ الْغُفْلِ أَوْ يَابِهَا فَإِنِ الْغُفْلُ لَمْ يَكُنْ
أَنْ كَانَ حَالِي لَا لَفْظًا لِلزَّمَنِ كَرَجَزٍ بِهَا بِخَوْفِهِمْ أَيْ لِلْمَذَائِبِ وَنَفْسِهِ قَلِيلٌ كَقَوْلِهِ
قَوْلُهُ ٢٠ أَلْفَ الْيَوْمِ عَنْ الْحَيَاءِ وَلَوْ نَوَّالَتْ مُرْتَمًا الْأَعْدَاءَ وَأَنْ كَانَ مَحْزُوسًا
الْأَنْفَ لَمْ يَكُنْ مَعْنًى فَإِنِ الْكُثْرَ نَصَبَ بِخَوْفِهِمْ رَغْبَةً فِي عِلْقَةٍ وَأَنْ كَانَ
مَعْنًى فَاتَّسَرَّ الْأَمْرَ عَنْ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَشْقَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَنَحْوَانِ
مِنْهَا لَا يَهْرُطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَبِمَوْعِنِ قَوْلِهِ أَوْ يَابِهَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ وَكَلِ حَرْفٍ
أَفَادَ الْغُفْلَ وَإِنِ افْتَدَى شَرْطُ مِنْ شَرْطِ الْمَسْئَلَةِ فَانْجَبَ حِينَ الْخُرُوفِ
الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا خَوَجَبِكِ لِمَنْ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الشَّرْحِ أَشْبَهَ صَوْرَ وَقْدَانِ الشَّرْطِ
كُلُّهُمَا فَصَرَّاهُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْمَنْفَى وَالشَّرْحُ مَا ذَلَّلَهُ أَنْ الْخَافَ وَعَنْهُ مَنْ
اشْتَرَاكَ كَوْنُ الْعَالِلِ بِهِ قَلْبًا كَالرَّغْبَةِ فَلَا يَجُوزُ جَبَبُكَ قَرَأَ لِلْعَلَمِ وَالْأَقْدَامِ
وَأَمَّا عَلَى ذَلِكَ فِي تَوْضِيحِهِ **قَوْلُهُ** فِي بَابِ الْمَغْضُوبَاتِ وَالْمَوَانِي خَيْرُكَانَ
وَلِخَوَابِهَا وَخَيْرُكَادَ وَخَوَابِهَا وَجَبَّ كَوْنَهُ مُعَارَعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا وَأَمَّا الْفِعْلُ بِهَا
فَمَا اشْتَرَاكَ الْخَائِفُ عَنْهَا فَتَقْتَضَاهُ اسْتِغْنَاءُ الْقَدِيمِ الْحَزَنَ عَلَى نَفْسِ الْأَعْمَالِ وَجَوَابِ
تَوْضِيحِهِ فَمَا اسْتِغْنَاءُ الْقَدِيمِ قَوَامُهُ فَلَا يَقُولُ فِي طَرَفٍ زَيْدٌ يَقْرَأُ شَأْنًا فَيُرَاقِبُ زَيْدٌ

وَلَا يَعْزُبُ عَنْهُمْ
نَصْرُنَا ۚ
فَنُوحِطْهُنَّ
لِخَوْعٍ أَوْ
وَعَلَىٰ هَذِهِ
مَتَقَدِّمٌ فِي
وَجْهِ الْأَمْرِ
عَلَى الدِّينِ
أَنْ يُخْرِجَ
النَّعْلَ
أَسْمَىٰ
فِي يَدَيْهِ
عَلَى أَنْ
يُخَوِّلَ
فَأُولَٰئِكَ
أَشَارُ
مَتَقَدِّمٌ
الْأَلْفِ

والتاريخ المذكور



ولا في عيسى زيدا يخرج ان يخرج عيسى زيدا وذلك لصف هذه الاعمال وعدم
تصريفها واخراجها والنسبة لما ذكره من الزمان والمكان
فقط بل يملكان الزمان وكذا يظهر من المتن انما المقرون بان
لحو عيسى ان يوم زيدا فلجان فيه المبرور والسياني والثاني وصحة ان عيسى
وعلى هذا انما لفاعل في يوم زيدا على الاسم وان كان شلترا في اللفظ لكنه
متقدم في الرتبة ومنه يوم بينهم الثلوثين فلا يخرجون في المثال المذكور
وعنه الاكون زيدا فاعلا بيوم ومجموع ان يقوم زيدا اسندت اليه عيسى
مستغنية عن الخبر ويظهر اثر المذهبين في المنايا والنسبة والجمع تقول
على المذهب الاول عيسى ان يقوموا الزيدون وعيسى ان يقر المندلات وعيسى
ان يخرجوا الزيدان ونحو ذلك وعلى مذهب الثلوثين ومن تبعه لا يلحق
الفاعل علامة تنبيه ولا جمع تدكي ولا تانيث ولما اشترط كونها لفاعل
اسمها لا يخرج زيدا عن رتبة سببه كما هو جار في باب كان فانك تقول كان
زيد بقرا انه وهذا امتنع في باب كاد لان افعال المقارنة انما جازت لئلا
على ان فاعلا قد تلتس بجريها او شرع فيه وما ورد في المثال ذلك فهو
نحو قوله وقد جعلت اذا ما انت سقاني قولي فانقص بعض الشارب مثل
قاله ابن مالك على انه نحو وكذلك قال غيره ان المعنى انقل سقاني وقد
اشارة اليه الى المسئلة فيما بعد بقوله وربما وقع السبي بجري عيسى لكن
مقتضا انه جار في عيسى على قلبه من غير تاويل وصريح بذلك في موضع
الالغية فقال ويجوز في عيسى خاصة ان يقع السبي كقولك

في المثال
لوسا وام
لست غدا
ويجوز فيه
الاجتماع
تفصيل لكن
سبب تفصيل نحو
كان نحو ذلك
ان كان
الله ونحو وان
وكل حرف
بالحرف
فذلك الشرط
من مسن
فلا تلتكاف
نحو كان
فغير اسمها
ل وجواز
نراطق زيد



وماذا اعنى الجماع يبلغ جهده . اذا غنى وافرنا جعفر بن زياد . يروى
 جهده ويرفعه هذا بعد ان ذكر البيت السابق وادخله وقد جعلت اذا ما قلت
 ويصلح لغيره وقوله . واسميه حتى كاد ما أبد . حكمتي الجمان وملاعيه .
 والجانب عنها بان نوبى واجمان بدلان من اسمي جعل وكاد وقوله وفي
 قوله . وماذا اعنى الجماع يبلغ جهده . ميم رقع جهده شذوذان فاشارة الى
 ما سبق من . روايته بالوجهين فالرفع على التاعليه والجهد عليه بفتح الجيم معنى
 المشقة والعافية ومنقول يبلغ مخدوع اى يبلغ منى متبلغا وعلى رواية النقب
 يكون بفتح الجيم بمعنى الوضع والطاقة اى يبلغ منى طاقة فيكون الجهد منقول
 يبلغ قال ابن الاثير في غريب الحديث وقيل الضم والفتح لغتان في الرفع
 والطاقة واما بمعنى المشقة فالفتح لا غير وقوله شذوذان اى احدهما
 نحو من شأن والغالب انما هو الاقتران مخو عسى ربحكم عسى الله
 ان ياتي بالفتح ولعمري وفي القرآن العظيم الاممقر ونا بان علان مدست
 خلافا لاكثر ان المتدبر ليس خبرا والثاني رقع للشئى قوله وخيف
 ذواتهم منها قلن لئن لم يخرجنا وان عاينا وقيل معها هلمة اللام وكون
 الفعل التايها نسخا وجب اشتراط اى وكون خبرها علم وكون الفعل
 منها دعاء اى اوامرا او معضلا بمتنفس الوشرط او قد اولو وقيل كان
 ما وجد لان الا ان الفعل بعدها داما خبرى منقول بقدر لم خاصه
 قوله لم يترى في الشرح لهذا الفصل جميعه لانه ما زان بعد وقيل
 عقد تخفيف النون من الحروف التي اخرها نون شذره ما ينصب اللام

ورفع

ويزعم الخبر
 فلات تدب
 والاهمال
 من ان الفتوى
 فاما الكثرة
 كما ساقى
 عن العرب قديما
 واذ اخفقت
 والغالب
 حكاية
 ولما الكثرة
 تخفيف عنه
 وخففت ولم
 يبين
 فمهم معنو
 المدون
 اللام مل
 وجاعة ال
 القارى



في سنة ثمان مائة من ابي العافية وابن الاخصر وفي ما في الحديث الصحيح في البخاري
وعنه من حديث اهما من عا انكم تقفون في قبوركم مثل اولادكم فانتم الدجال
فيقال ما عليك بهذا الرجل فاما المؤمن والمؤمنة فيقول هو محمد رسول الله فاجابا
بالبيان والهدى فاجاباه واعتقاه ومحمد ثلثا فيقال له صالحا وعدنا ان كنت
لوقتاه الحديث فمن جعلها لأم الامتداد لسان في ان كنت لوقتاه وموحيات
ابن الاخصر ومن جعلها لاما اخرى فتح وموحيات ابن ابي العافية **قلت**
فقال ان يقول اذ انتجت ان فلان ليس بابن النافية فلا حاجة للام نارية الام
الا ان يقال ان الذي لم يجعله ٢٢ ام اشد يقول انها لام اجلبت للتأكيد مطلقا
فان كان ثم الباس بابن النافية حصل الفرق بها والا كانت لجوز التوليد
فيسئل الامواه اعلم ان الحكور الثاني انه اذ اولها جملة فظنية فالتاليان
يكون فعلها ناسخا نحو وان كاد الذين كفروا ليزيغوك فبما صرح وان تفكك
من الكاذبين وسند كونه غير ناسخ نحو له ثلثت يمينك ان ثلثت لسان
خلت عليك غيوة التعبد واندر منه ان يكون غير ناسخ وغير ماض نحو
ان من يمينك لثمينك وان ثمينك لله ولهذا قال ابن مالك انه قياس على
اي قوله ثلثت يمينك وفاما للاختصاص واكوفين وبه قول ابن سعد وان يمين
الحب الا واما ان المتوجه فاذا خفت لمرتبك ان تلقي المكشورة بل تكون حكمة
لقيام اختصاصها بخلاف المكشورة الا انه يجب فيها امران احدهما قولها
غير استر الا يبرز الضرورة كقوله فلو انك في يوم الراه ساء لبي
طلائع لم اجل وانت صديق واذا كان اسمها غير استر فيقول ابن مالك

[illegible]

بكون م
قد صدق
امية جا
كانت فعلا
عقيب ا
ليس للاف
احد امور
نفي نحو
والرابع
يعلمون
من ذك
فكل ما وج
كنزله
على روا
لان غال
والغاره
بالا لار
وتذكر
والمعنى



لعل
نحبرها

على رواية الرفع كما سبق اي كانها خذت الاسم ويروي بالنصب على حذف
 الخبر اي كان مكانها نطية ويروي بالخفض على ان ان زائدة والاصل كلبية
 وقوله الا ان الفعل بعدها ما يخبرى عنه ان كان وان وانفتحت فيها
 سبق الا اننا نحذفها من هذين الوجهين احدهما ان اسمها اذا كان جملة
 فعلية فلا يكون دواعية بل خبرية واما الثاني ان الفاصل هنا ليس الا احد
 امرين احدهما ان نحو قوله تعالى كان لم تقتن بالاسم وثانيهما قد غوى قوله
 لا يقولنك اضطلاء على الحرب فحذو زهاك ان قد انما
قول في نواصب الفعل المضارع في تقدير ان بعد ثلثة من حروف الجر واللام
 تعليلية مع المجرود من النحو يفتنك الله بخلاف لئلا يعلم **قول** لم يفتن
 في الشرح لتقدير اللام التعليلية تنجز الفعل الداخلة عليه من الابل في كسر
 تقدير ان بعد اللام في غير الموضعين المذكورين في المتن واما التعليلية
 والمجوزية فذكر تقديرها بعد لام العاقبة واللام الموكدة فاما تقدير اللام
 التعليلية بذلك فالمراد ان اذا افتتن مدخول لام التعليل بلا تيقن الظاهر
 ولا يجوز الخوف حوجيت لئلا يغضب قال تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
 واما انزل من لام العاقبة والموكدة فهو على طريقتين اثنتان وغاير بينهما
 وبين لام التعليل وهي لام كي واما من ادخلها في لام كي فهو مستغن بها فمن
 اثبت لام العاقبة الاحتش والكونيون وتبعهم ابن مالك في التسهيل فيجوز
 البصريين يردون ما ورد في ذلك الى لام كي وكذلك المختار ايضا في اللام
 الموكدة انها راجعة الى لام كي ولهذا قال الفراء العرب تجعل لام كي موضع ان

اعلم ان تعذر الالفاظ
فما راسه الفعل
باجتماع المتكلمين



في اريدت واريت وعوينا **قول** في الاضافة يعني من نحو خاتم حديد ويجوز
فيه نصب الثاني وابناعه **الاول قول** اذا كانت الاضافة على معنى من
نحو خاتم حديد وباب ساج وجبة خراجا ذلك مع الاضافة وجه اخراج اجدها
نصب الجزء الثاني مع معنى الاول فتقول عندي خاتم حديد ونصبي حديد
عند المبرد وجه على التبيين واختاره في التسهيل وقال يسمونه نصيب على الحال
وقد ذكر المصنف المسلم في باب التبيين وشرحه هناك مقتصر على
التمييز لانه الرابع عند المخالفين وكانه استغنى بذلك عن شرحه هنا
والوجه الثاني ان ترفقه اما صفة يتاويله بمشتق اى خاتم معصوم حديد
واما بدلا او بيا غاوت كان المصنف استغنى عن شرح هذا الوجه ايضا
بقوله في الشرح ان ضابط الذي بمعنى من ملاحظة للاخبار به عنه نحو
هذا خاتم حديد فان معصوم الاخبار والمعنوي وهو محمله عليه نعم كان
خبر او نحو ذلك بدليل المثال فانك اذا اعربت هذا مبتدأ كان الخبر خاتم
وحديد اما صفة او بدل او بيان ولا يعين ان يكون خاتم نائبا لهذا على عطف
البيان ان شرطه التطابق تعريفيا وتذكيرا ولا على البدلية لعدم صلاحية
خلوله محله لانه يكون المشدكرا بلا مسوغ اللهم الا ان يقال كونه متدلا
من المعصية بجنى ذلك في تسوية الابتداه للحصول الفائق ولكن التزديد كونه
فليس مل فان قيل فالشيخ في من الشدورا فاما مل يقولك خاتم حديد كيف
يتصور الاتباع قلت مراد اذا تطلب هذا اللفظ مع ما يصير به كلاما
سواء وقع ماعلا او مبتدأ او خبرا فان قيل فما الامرج من هذا الوجه الطيه

على حرف
الاصح الكلية
تكون فيها
اكان جملة
ليس الا احد
دخول قوله
امشاه
الخبر واللام
لم يغير
الاول ذكر
الاعقاب
اما تقييد اللام
تعين بها
الكتاب
غايه بينها
من بها فتمت
التمثيل و
ايضا في اللام
كلم موضع



من نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم التعريف ولا من نحو يدع ويدرك لعدم كمال
 قصرهما وغير ذلك من الشروط **قوله** في باب الاشتغال فيما يجب نفسه
 كان الشرطية وهما متى **أقول** لم يشرع في الشرح الامثال التي الشرطية
 فاما مثلا فاشارة الى ان ادوات التحقيق لا يلزم الا الفعل كمالا ولا
 ولولا ولوما فتقول هلان يد الرتبة بالنصب لا غير واما متى فاشارة الى
 ان ادوات الاستفهام غير الهمزة ايضا مما يختص بالفعل نحو متى زيد اخبرني
 وهل زيد ارايته واما لم اجل متى في كلامه على اع من الشرط والاستفهام
 اذ كل منهما لا يلزم الا الافعال لانه قد سمعت اشارة الى ادوات الشرط
 بان وانما استغن عن ادوات الاستفهام الهمزة لانه يغلب على الفعل
 والايحى فنرجح النصب كما سيأتي **قوله** فيما يرجح نفسه ان بلما الفعل
 اولى كالهزة وما النافية **أقول** فرض في الشرح كمال الهمزة بقوله تعالى
 ان تراها واحدا فتدعه ولم يقرض لما النافية والما وان ادوات النفي سواء
 ما ولا وان مرجح نصب الهمزة بعدها في باب الاشتغال نحو ما زيد ارايته ولا
 احدا اعنته وان احدا الرتبة الا باستحقاق وقيل ظاهرا مذهب سيبويه
 في ذلك اختيارا لا لرفع وقال ابن الباء في باب حروف انها يستويان **وقوله**
 او عا طعا على فعلية غير مضمولة **أما** **أقول** لم يبين في الشرح التثنية
 لعدم الفصل باما واكثر من ذلك من نحو ضرت زيدا واما عروفا الرتبة فلما ان
 للفعلين حينئذ مع الفصل باما لانها من ادوات الصدور فالكلام بعد هذا
 منقطع عما قبلها فالرفع بعد ما ارجع ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيد ارايه

من نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم التعريف ولا من نحو يدع ويدرك لعدم كمال قصرهما وغير ذلك من الشروط قوله في باب الاشتغال فيما يجب نفسه كان الشرطية وهما متى اقول لم يشرع في الشرح الامثال التي الشرطية فاما مثلا فاشارة الى ان ادوات التحقيق لا يلزم الا الفعل كمالا ولا ولولا ولوما فتقول هلان يد الرتبة بالنصب لا غير واما متى فاشارة الى ان ادوات الاستفهام غير الهمزة ايضا مما يختص بالفعل نحو متى زيد اخبرني وهل زيد ارايته واما لم اجل متى في كلامه على اع من الشرط والاستفهام اذ كل منهما لا يلزم الا الافعال لانه قد سمعت اشارة الى ادوات الشرط بان وانما استغن عن ادوات الاستفهام الهمزة لانه يغلب على الفعل والايحى فنرجح النصب كما سيأتي قوله فيما يرجح نفسه ان بلما الفعل اولى كالهزة وما النافية اقول فرض في الشرح كمال الهمزة بقوله تعالى ان تراها واحدا فتدعه ولم يقرض لما النافية والما وان ادوات النفي سواء ما ولا وان مرجح نصب الهمزة بعدها في باب الاشتغال نحو ما زيد ارايته ولا احدا اعنته وان احدا الرتبة الا باستحقاق وقيل ظاهرا مذهب سيبويه في ذلك اختيارا لا لرفع وقال ابن الباء في باب حروف انها يستويان وقوله او عا طعا على فعلية غير مضمولة اما اقول لم يبين في الشرح التثنية لعدم الفصل باما واكثر من ذلك من نحو ضرت زيدا واما عروفا الرتبة فلما ان للفعلين حينئذ مع الفصل باما لانها من ادوات الصدور فالكلام بعد هذا منقطع عما قبلها فالرفع بعد ما ارجع ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيد ارايه



قوله فيما يجب دفعه وهذا خارج عن أصل الباب ومثله وكل شيء فعلوا في
الزبر وزيد ما أحسنه **أقول** أشار بقوله وهذا إلى قسم وجوب الرفع أي ليس
من الاشتغال في شيء لأن حقيقة أن يستغنى العامل بنصب ضمير السابق
أو ملابسه عن نصب الاسم السابق فاما إذا قلنا ذلك الاسم السابق واجب
الرفع بالابتداء فإنه يخرج عما نحن فيه وأدخال كثير من الخاء هذا القسم في
الباب لكيل التقييم استطراد أو معنى قول ومثله وكل شيء فعلوا في الزبر
عائد على ما لم المصدر فإن ما لم المصدر إنما اشتمع النصب قبله لأنه لا يعمل ما بعد
فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر لأن المفسر في هذا الباب يدل من اللفظ بالمتشبه
نكش لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله يمتنع النصب فيه نحو عمل شيء فعلوا في الزبر
لأن فعلوه صيغة والمفعول لا تعمل الموصوف وما لا يعمل لا يفسر كاشق وكذا
قهرز الشيء في الشرح أيضا وكذلك زيد ما أحسنه في النصب لأن معول
فعل النصب لا يتقدم عليه فلا يفسر عاملا فيما قبله كما قرر في الشرح أيضا **قوله**
في التوكيد ويؤكد ما كان اللفظ أو مراد فيه نحو دأبه ونجاشته ولا يعاد
ضمير متصل ولا حرف غير جوابي إلا مع ما اتصل به **أقول** التوكيد التثني
إعانة اللفظ بعينه تقوية وتقرير في اللفظ أما مخوف لسان أو عدم إعانة
أو نحو ذلك أو إعانة اللفظ بمرادفه لذلك فالاول إما أن يكون في مفرد
أو جملة والاول إما أن يكون في اسم مخوفه تعالى كذا إذا ذكرت الأثر كذا
وكذا وإما في فعل نحو أناك أنك اللحقون أجيب لجيب في الأول
تأكيد فعل وفي الثاني تأكيد جملة وسياقي وإيا في حرف نحو نعم نعم والثاني



من القسم الاول التوكيد في الجملة كقوله صلى الله عليه وسلم والله لأعزوني وقرينا
 ، والله لأعزونن قرينا وقولك انك عزم
 ، أيا من لست أفلا ، ولا في البعد انشاء ، لك الله علي فإني كنت الله لك الله ،
 والقسم الثاني من التوكيد اللفظي التوكيد بالمراد من قوله تعالى وجعلنا
 بيننا وبينهم فجاءت لا فان الجاه في اللغوي الطريق الواسعة بين الجبال ومعنى
 السبل لان السبل هي الطريق وكقولك انت بالخير حقيق فمن كان معنى
 حقيق هو معنى بمن وقوله ولا يبعد ضمير مقصلي أي من احكام التوكيد اللفظي
 ان لا يبعد ضمير مقصلي لا بما انفصل به نحو عجبك منك ومنك ومنك بكت
 بك وان لا يبعد حرف من غير حروف الجواب الا باعانة ما انفصل به نحو ان
 زيد ان زيدا نائم او بما راد من نحو ان زيدا نائم لان ما انفصل به من معجوبه
 فاما حروف الجواب كنتم وبلى فلا يشرط فيها ذلك الا ان الاولى ان يكون
 الحرف مراد من نحو نعم اجل او اجل فتم وربما اعيد الحرف غير الجواب في بعض
 ما انفصل به شذوذ والقوله ، فلا والله لا يلقى لما في ولا يلقى لهم اذا ذواله
قوله في باب عطفت البيان ويمتنع في مقام ابراهيم ربا سعيد كثر
 وقرا قالون علي **قوله** اي يمتنع عطفت البيان دون الدليل في هذه
 الصور الثلاث لكنه ذكر في الشرح المسئلة الثانية والثالثة دون الاولى
 وهي قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان يكون مقام ابراهيم
 عطفت بيان من ايات خلا فالما قاله الزمخشري لان شرطه التظاير في
 التعريف والتسكيك وايات نكرة ومقام ابراهيم معروفة وقال الشيخ في الوجع

من قوله تعالى
 ربع الى ربع
 ضمير السابق
 السابق والحب
 هذا القسم
 وفي التوكيد
 انه لا يبعد
 لفظ بالضمير
 فعله في الزبر
 حتى وكذا
 لان معول
 جايضا قوله
 لا يبعد
 التوكيد اللفظي
 وعدم استغناء
 في مفرد
 بالادنى وكذا
 ففي الاول
 نعم والثاني



ان الزمخشري مخالفاً لذلك لاجتماعهم **قول** في النكاح والاحتران يملط
 هذه الثلثة بل **القول** اشار الى الثلثة الاخيرة وهي يدول الاضراب والبيان
 واللفظ فتقول جاني زيد بل عمرو ثم ان كان قصد الاول ثم بداه غير قصد
 الثاني كان اضرا با وبداه وان لم يقصد بل سبق لسانه اليه فهو الغلط
 وان قصد ثم يقين له نفاذ ذلك القصد كان نسياناً كما قرره في الشرح وانما
 جاز ذلك لان بل تودي المعاني **الثلثة قول** في تابع المادى والا التابع
 المضاف المجرد من ال **القول** لم يبيح قيد المجرد من ال فالاحتران به عن
 نحو يانيد الحسن الوجه بالاصناف فانه يجوز في الحسن الوجهان للنصب على
 مراعاة المحل وهو الاصل والضم مراعاة للفظ واعتناء بابا وصورة والافتركة
 البناء لا يتبع باعتبارهما ولا الصفات الى الاصناف منها لكونها لفظية غير محسنة
 فاشبه الحسن جنيده المفرد هذا تمام ما قصدناه والوجه اوله واخره وصلاته
 وسلامته على نيتنا مجرد والموصحبه والتابعين **قال** المصنف فم اشد في الجملة
 وكان تمام تبينه في الجملة يسر صاحبها عن العاشر من شهر جمادى الاولى سنة خمس

و تسعين سبع مائة

ثم تم بحمد الله وعونه وحسن توقيفه وذلك في سابع شهر ربيع الغز سنة

اثنى عشر وثمان مائة على يد الفقير ال ربه ميه

محمد بن عبد النوازي عن الله

ولو الله وجميع المسلمين

رحم الله ودم

الوكيل

كتاب
 تاريخ
 محمد بن
 عبد الله
 بن
 محمد

ان يقط
 رواه
 لم يغير
 فهو الغلط
 لشيخنا
 لا التابع
 تروا من
 نصب على
 والافكر
 نظيرة
 ولحقه
 فتح الله
 سنة خمس

سنة



فايده جليله

نقلها الشيخ مصطفى سديد بقى في رتبه فارس السويدي
ما جاء العنبر في بيداء يعقوب عليه السلام عصاه في
في اشارة كلامه كان مورعا في اليد هو فيهم بل
كان يقرنها في التديرو هو بالصف فوتر كذا لطف لصف
الطيف في مورى فانه مما احب ورضني في دنيائى وكرتني انتهى